

## دستور الجمهورية الريفية

ومن حسن الحظ أن هذه الحركة التحريرية كانت كسابقتها ذات اتجاه ديموقراطى يرمى لتحسين حالة الشعب، فى الوقت الذى تعمل فيه للذود عن كيانه وحماية حوزته، ولم يكن تأسيس الجمهورية عدولا عن فكرة الملكية فى نظر من قاموا من زعماء الريف، ولكنهم فى الحقيقة لم يكونوا يستطيعون الكلام باسم ملك المغرب الذى جعلته ظروفه القهرية فى منطقة النفوذ الفرنسى، ولم يريدوا ان يقعوا فى الخطأ الذى وقع فيه الهبة ووالده ماء العينين حينما أعلننا نفسيهما ملكين بعد ان كانا مخلصين للعرش، والمدافعين عنه، ولذلك فقد وجدوا حلا وسطا هو تأسيس نظام مؤقت يمكنهم من تنظيم الادارة وتدريب الجمهور على أن يحكم نفسه بنفسه، ومتى تم التحرر الكامل لسائر أبناء الوطن سلموا البلاد المحررة لصاحب العرش، ولم يطالبوا بأكثر من تطبيق نظام دستورى يحقق رغبات الشعب فى مراقبة اعمال الدولة والتعاون على تسييرها .

ولذلك ما حصل عبد الكريم على انتصاراته الاولى على الاسبان حتى فكر فى عقد مؤتمر شعبى يدعو اليه ممثلى القبائل ويتناول واياهم دراسة الاحوال، ويتفق معهم على نظام تأسيسى تسيير به حكومة المقاومة وينتظم به شؤونها، وقد لبي الجميع هذه الدعوة المباركة طائعين، ووقف فيهم البطل خطيبا يستعرض العلاقات التاريخية بين المغرب واسبانيا، وما كان من شأنها مع العرب فى الاندلس، ويوضح الاعمال الهمجية التى ارتكبوها فى البلاد، والغاية التى يرمون اليها من بسط حمايتهم على الوطن، وطلب اليهم الاتحاد والتضامن، فاتفق الكل على وجوب الدفاع الى آخر رمق، ورأوا أن خير وسيلة للنجاح هو تأسيس مجلس عام يكون هو المرجع الاعلى، ويكون له برنامج الذى يسير عليه، ويؤلف حكومة وطنية تدبر الشؤون وتضع القوانين والانظمة اللازمة. وفعلا تشكل هذا المجلس العام باسم «الجمعية الوطنية» من جماعات القبائل والاهلين والمشايخ والقواد طبعا للعادة المتبعة فى المغرب الاقصى، وكانت هذه الجمعية هى التى تمثل ارادة الشعب، وتتولى تنظيم الكفاح وادارة البلاد، وأول

اجتماع عقده كان سنة ١٩٢١، واول قرار اتخذته هو اعلان استقلال الوطن، وتأسيس حكومة دستورية جمهورية يرأسها محمد عبد الكريم بصفته زعيم الحرب التحريرية. وكان ذلك يوم ١٥ محرم سنة ١٣٤٠ هجرية (١٩٢١ م) .

ثم والت الجمعية الوطنية عقد اجتماعاتها، فوضعت للبلاد دستورا مبدؤه سلطة الشعب، الا انه لم يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية طبقا لما جرى به العرف الدستوري فى البلاد الديمقراطية ، بل وضع السلطتين معا فى يد الجمعية وجعل رئيس الجمهورية هو رئيسها، ووجب على كل شيخ وزعيم وقائد من اعضاء المجلس تنفيذ المقررات التى تقرها الجمعية، وقد راعت الجمعية فى اتباع هذه القاعدة تقاليد البلاد وعاداتها .

وينص الدستور على تشكيل وزارة ذات اربعة مناصب، وهى : مستشار رئيس الجمهورية، (القائم مقام رئيس الوزراء)، ووزير الخارجية ووزير المالية، ووزير التجارة، واما ما عدا ذلك كالداخلية والحربية فقد أبقاها الدستور لاختصاص رئيس الجمهورية .

ويعتبر رجال الحكومة مسؤولين أمام رئيس الجمهورية، وهو وحده المسؤول أمام الجمعية الوطنية، وهذا متفق مع تقاليد البلاد التى تجعل الملك مسؤولا مباشرة أمام الشعب، ومتفق كذلك من جهة أخرى مع الحاجة الحربية التى تقضى بتركيز المسؤوليات فى يد شخص واحد . وبعد ما أتمت الجمعية وضع الدستور شرعنت فى وضع ميثاق قومى يصبح المثل الاعلى للشعب يجاهد من اجله ويموت فى سبيله ، ومن مواد الميثاق القومى الذى أقرته بعد عدة جلسات :

١ - عدم الاعتراف بأى معاهدة لها مساس بحقوق البلاد المغربية وبخاصة معاهدة ١٩١٢ .

٢ - جلاء الاسبان عن المنطقة الريفية التى لم تكن فى حوزتهم قبل ابرام المعاهدة الاسبانية الفرنسية سنة ١٩١٢ .

٣ - الاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية الجمهورية (الاستقلال عن اسبانيا وفرنسا) .

٤ - أن تدفع اسبانيا تعويضا للريفيين عن الخسائر التى لحقت بهم من جراء الاحتلال فى السنوات الاحدى عشرة الماضية، وفدية للاسرى الذين وقعوا فى أيديهم .

٥ - انشاء علاقات ودية مع كافة الدول دون تمييز وعقد محادثات تجارية معها .

واذن فالحرب الريفية كانت مع تمسكها بوحدة التراب المغربى فى ظل العرش العلوى ترمى الى أمرين : استقلال البلاد، وتمتيعها بالحكم الدستورى، وقد ظل هذان الامران غاية كل الوطنيين المغاربة منذ فجر القرن العشرين الى اليوم .